

## بتكوين تتقلب بموازاة بوصلة عملة فيسبوك

اتسع نطاق تقلب عملة بتكوين والعملات المشفرة الأخرى بموازاة الجدل المشتعل بشأن مشروع عملة فيسبوك التي تعرضت أمس إلى هجمات كثيرة، والتي يبدو أن فرص نجاحها أو فشلها ستحدد مستقبل العملات المشفرة.

الرقمية وطالب بأن تسعى الشركات إلى ميثاق مصرفي وأن تخضع نفسها للقواعد التنظيمية الأمريكية والعالمية إذا كانت ترغب في أن "تصبح بنكا".

وكتب ترامب على تويتر "أنا لست من أنصار بتكوين والعملات المشفرة الأخرى، التي هي ليست أموالاً، والتي تتقلب قيمتها بشدة وتستند إلى اللاشيء".

وأضاف "إذا كانت فيسبوك وشركات أخرى ترغب في أن تتحول إلى مصرف، فإن عليها السعي لميثاق مصرفي جديد وأن تصبح خاضعة لجميع القواعد التنظيمية المصرفية تماماً مثل باقي البنوك المحلية والدولية".

وتحولت القضية إلى محور في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، حيث هاجم بعض المرشحين خطط فيسبوك. وطالبت أكثر من 30 مجموعة لها صلات بالحزب الديمقراطي بوقف المشروع من أجل التصدي "لقضايا كبيرة" تثيرها الخطة.

ومن المقرر أن يدلي فيفيد ماركوس المسؤول التنفيذي الأول عن جهود طرح عملة ليبرا وبناء قاعدة بيانات تسلسلية مشفرة بشهادته أمام الكونغرس خلال الشهر بشأن المبادرة.

وتتراجع عملة فيسبوك في غابة من التهانات والمخاوف منذ الكشف عنها في الشهر الماضي. ويرى محللون أن هذا الخاضع سيحدد مستقبل العملات الرقمية، التي قد تأخذ أشكالاً أخرى في نهاية المطاف تخضع للسلطات المالية التنظيمية.



جيروم باول  
مخاوف بشأن الخصوصية  
وغسل الأموال وحماية  
المستثمرين

وكان عضو المجلس التنفيذي في البنك المركزي الأوروبي بينوا كوربه قد فاقم المخاوف بتحذير الجهات الرقابية المالية من أن عليها التحرك بشكل سريع من أجل الاستعداد لاقتحام عمالقة التكنولوجيا للنظام المالي.

وقال إنه "أمر مفروغ منه عدم السماح لهم بتطوير فضاء تنظيمي لأنشطتهم في مجال الخدمات المالية، لأنه أمر خطير للغاية، يعين علينا أن نتحرك بسرعة أكبر مما كنا قادرين على القيام به حتى الآن".

وأضاف أن تطوير العملات الرقمية يكشف عن أوجه قصور في التنظيم الحالي وفشل النظام المصرفي في اعتماد تكنولوجيا جديدة.

وتتعمق المخاوف حول أن العملة يمكن أن تفتح أبواب النظام المالي العالمي على مصراعيه وتقوض أركان السلطات المالية التقليدية وسيادة واستقرار الدول، وخاصة النامية.

ووصف المؤسس المشارك لفيسبوك كريس هوزر إمكانية نجاح عملة فيسبوك بأنها "مربحة" لأنها ستقلل التحكم

بالسياسة النقدية من البنوك المركزية إلى قبضة الشركات الخاصة.

وأضاف "إذا لم تتحرك الهيئات التنظيمية العالمية فوراً، فسوف يفوت على العملة الجديدة استحضار مصالحها الخاصة وتعزيز الأرباح والنمو، فوق المصالح العامة.



ليبرا في تقاطع النيران

سلام سرحان

كاتب وإعلامي عراقي

لندن - كشفت التقلبات الكبيرة لسعر عملة بتكوين المشفرة عن مدى ارتباطها بمتابعة المعاملين لمواقف السياسيين والسلطات المالية التقليدية من خطط إصدار عملة فيسبوك الرقمية المقرر إطلاقها في العام المقبل.

وقد صدرت أمس تعليقات كثيرة بشأن عملة فيسبوك "ليبرا" من الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي جيروم باول وكذلك من أحد أعضاء لجنة السياسة المالية في البنك المركزي الأوروبي.

وانعكس ذلك في تقلبات واسعة في العملات المشفرة، التي يبدو أن مصيرها أصبح مرتبطاً بخطط عملة فيسبوك، التي يشرف عليها اتحاد يضم 20 مؤسسة عالمية تمتد من شركات الاتصالات إلى التجارة الإلكترونية ومؤسسات بطاقات الائتمان.

ويختزل ذلك النطاق الواسع لتذبذب عملة بتكوين في يوم واحد والذي قارب نحو 20 بالمئة بين الارتفاع والانخفاض، حيث قارب سعرها في بداية التعاملات نحو 12 ألف دولار، انحدرت بعدها إلى نحو 9300 دولار لتواصل التقلب بين لحظة وأخرى وفق تقلب التهانات بشأن مستقبل عملة فيسبوك.

كما تقلبت جميع العملات الرقمية الأخرى مثل أثيريوم وربيل بمستويات مماثلة. وكانت العملات المشفرة قد اكتسبت زخماً كبيراً إذ ارتفعت بتكوين بنحو 45 بالمئة من الكشف عن خطط فيسبوك الشهر الماضي، لكنها تراجعت مع تزايد الهجمات على خطط إصدار ليبرا من قبل السياسيين والمشرعين والسلطات النقدية، وخاصة في الولايات المتحدة.

وكان سعر بتكوين قد تضاعف أكثر من مرتين منذ بداية العام الحالي، لكنها لا تزال بعيدة عن ذروتها، بعد أن فقدت العام الماضي أكثر من 80 بالمئة من قيمتها. وتراجعت بتكوين بشكل مفاجئ بعد دعوة رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) إلى وقف مشروع عملة فيسبوك المشفرة لحين معالجة مخاوف تتعلق بقضايا مثل الخصوصية وغسل الأموال.

وجاءت تصريحات باول خلال شهادة لجانة الخدمات المالية في مجلس النواب الأمريكي، الذي طالب عدد من المشرعين فيه أيضاً بإيقاف خطط إصدار العملة فوراً ووجهوا دعوة لمسؤولي فيسبوك للإجابة على أسئلة تتعلق بمخاطرها على النظام المالي التقليدي.

وقال كريج ايرلام محلل الأسواق لدى منصة أواندا لتداول الصرف الأجنبي إن التقلبات تمثل "رداً مباشراً على شهادة باول والتعليقات بشأن فيسبوك ليبرا وتداعياتها المحتملة على كامل مستقبل العملات المشفرة".

وأكد باول أمام لجنة الكونغرس أن "ليبرا تثير الكثير من المخاوف المهمة بشأن الخصوصية وغسل الأموال وحماية المستثمرين والاستقرار المالي". وأضاف

أن "التنظيمية العالمية فوراً، فسوف يفوت على العملة الجديدة استحضار مصالحها الخاصة وتعزيز الأرباح والنمو، فوق المصالح العامة.

وأضاف "إذا لم تتحرك الهيئات التنظيمية العالمية فوراً، فسوف يفوت على العملة الجديدة استحضار مصالحها الخاصة وتعزيز الأرباح والنمو، فوق المصالح العامة.

وأضاف "إذا لم تتحرك الهيئات التنظيمية العالمية فوراً، فسوف يفوت على العملة الجديدة استحضار مصالحها الخاصة وتعزيز الأرباح والنمو، فوق المصالح العامة.

وأضاف "إذا لم تتحرك الهيئات التنظيمية العالمية فوراً، فسوف يفوت على العملة الجديدة استحضار مصالحها الخاصة وتعزيز الأرباح والنمو، فوق المصالح العامة.

وأضاف "إذا لم تتحرك الهيئات التنظيمية العالمية فوراً، فسوف يفوت على العملة الجديدة استحضار مصالحها الخاصة وتعزيز الأرباح والنمو، فوق المصالح العامة.

وأضاف "إذا لم تتحرك الهيئات التنظيمية العالمية فوراً، فسوف يفوت على العملة الجديدة استحضار مصالحها الخاصة وتعزيز الأرباح والنمو، فوق المصالح العامة.

وأضاف "إذا لم تتحرك الهيئات التنظيمية العالمية فوراً، فسوف يفوت على العملة الجديدة استحضار مصالحها الخاصة وتعزيز الأرباح والنمو، فوق المصالح العامة.

وأضاف "إذا لم تتحرك الهيئات التنظيمية العالمية فوراً، فسوف يفوت على العملة الجديدة استحضار مصالحها الخاصة وتعزيز الأرباح والنمو، فوق المصالح العامة.

## الناتج الصناعي التركي يواصل الانكماش ويعمق حفرة الأزمات الاقتصادية



نتيجة حتمية لصناعة السياسات الاقتصادية المرتبكة

ولا تقتصر حالة التراجع على الشركات الكبيرة، إذ تؤكد البيانات أن الانكماش في الشركات الصغيرة والمتوسطة أعلى بكثير مقارنة بأرقام الاقتصاد الكلي.

وفي ظل انكماش جميع قطاعات الاقتصاد التركي، بسبب تسجيل معظم الشركات الكبرى فيها، حتى لو كانت نشاطاتها في بقاع أخرى من البلاد.

وتتمثل غرفة تجارة إسطنبول نحو 1800 شركة صناعية، تمثل غالبية الاقتصاد التركي، بسبب تسجيل معظم الشركات الكبرى فيها، حتى لو كانت نشاطاتها في بقاع أخرى من البلاد.

وقال التقرير إن نسبة ديون أكبر 500 شركة صناعية ارتفعت إلى 67 بالمئة العام الماضي بينما نزلت نسبة رأس المال إلى 33 بالمئة.

وأضاف أن ذلك الهيكل هو "الأكثر سلبية" على الإطلاق في تاريخ الاقتصاد التركي.

وقال التقرير إن نسبة ديون أكبر 500 شركة صناعية ارتفعت إلى 67 بالمئة العام الماضي بينما نزلت نسبة رأس المال إلى 33 بالمئة.

وأضاف أن ذلك الهيكل هو "الأكثر سلبية" على الإطلاق في تاريخ الاقتصاد التركي.

وأضاف أن ذلك الهيكل هو "الأكثر سلبية" على الإطلاق في تاريخ الاقتصاد التركي.

وأضاف أن ذلك الهيكل هو "الأكثر سلبية" على الإطلاق في تاريخ الاقتصاد التركي.

وأضاف أن ذلك الهيكل هو "الأكثر سلبية" على الإطلاق في تاريخ الاقتصاد التركي.

اتسع انكماش الناتج الصناعي التركي للشهر التاسع على التوالي، ليزيد من صعوبة خروج الاقتصاد من حالة الركود وتفاقم التضخم وارتفاع تكلفة الاقتراض إلى مستويات فلكية في ظل أسعار الفائدة الرئيسية البالغة 24 بالمئة.

إسطنبول - أكدت الأرقام الرسمية لمعهد الإحصاء التركي، انكماش الناتج الصناعي في شهر مايو الماضي بنسبة 1.3 بالمئة على أساس سنوي، رغم ترجيح الاقتصاد وانكماشه منذ منتصف العام

المالية والاقتصادية. ومن المتوقع أن يفاقم ذلك حالة الركود في ظل مؤشرات سلبية كثيرة يفاقم بعضها بعضاً، ومنها ركود الاقتصاد وانكماشه منذ منتصف العام الماضي وغيان التضخم، وانحدار ثقة المستثمرين بالاقتصاد التركي.

ويرجح تفاقم تلك الدوامة صعبة اقتراض الشركات لتوسيع نشاطها في ظل مستويات أسعار الفائدة البالغة 24 بالمئة، إضافة إلى تفاقم أعباء الديون. وتؤكد تلك البيانات الصورة القاتمة التي أعلنها غرفة تجارة إسطنبول

## الهجوم على البنك المركزي يؤكد إفلاس أردوغان

استقلال البنك المركزي، الذي حصل عليه في أعقاب انهيار الاقتصاد التركي عام 2001.

انتهت دراما الانتخابات، في وقت يبدو فيه وضع الليرة جيداً، بفضل موسم السياحة القوي وانكماش العجز في ميزان المعاملات الجارية، مع ترجيح بقاء مؤشرات المعنويات مستقرة خلال فصل الصيف.

وبالتالي يمكن توقع عودة إقبال الأتراك على الليرة من خلال بيع بعض الدوائج الضخمة التي بحوزتهم الآن بالعملات الأجنبية، والتي يصل حجمها إلى 176.4 مليار دولار.

وبعيداً عن التوترات السياسية مع واشنطن بشأن خطط شراء صواريخ أس 400 الروسية، فإن اقتصاد تركيا وأسواقها باتا الآن في وضع أفضل. لكن إقالة محافظ البنك المركزي

ذكرت الجميع بصعوبة التكهّن باتجاهات إدارة الاقتصاد التركي، ومدى عدم خضوع هذه الإدارة للقواعد الاقتصادية الراسخة.

في هذه الأثناء يواصل أردوغان تقويض المؤسسات الاقتصادية والسيطرة بشكل كامل تقريباً على الاقتصاد، في ظل ياس حزب العدالة والتنمية الحاكم من إعادة الأمور إلى ما كانت عليه.

ويبلغ حجم القروض المتعثرة في القطاع المصرفي حالياً نحو 11 بالمئة من إجمالي حجم القروض، بينما ميزان المدفوعات الجارية في وضع شبه مستقر بسبب ترجيح انكماش اقتصادي بنسبة 3 بالمئة هذا العام.

ويبلغ معدل التضخم نحو 16 بالمئة، بينما اتسع العجز في الموازنة بشكل كبير.

ومن ثم فإن أردوغان سيمضي قدماً في سياساته الاقتصادية، حتى إذا كانت النتيجة الحتمية لتلك السياسات في نهاية المطاف خنق الاقتصاد.

ونقلت صحيفة حرييت يوم الأحد عن أردوغان قوله للمسؤولين في حزبه إن جتيم كايا أقبل من منصبه لأنه "أبلغ عدة مرات بأن يخفض أسعار الفائدة لكنه رفض".

في الوقت ذاته، يواصل أردوغان والبيرق تحميل "هجمات خارجية" مسؤولية النتائج الكارثية للسياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، والهبوط السريع في قيمة الليرة. ويقول الأثنان إن تلك الهجمات المزعومة تهدف إلى الحيلولة دون صعود تركيا على الساحة الدولية.

وتبدو تلك المزاعم غريبة، خاصة بالنظر إلى أن المستثمرين الأجانب هم من مولوا النمو الاقتصادي القوي الذي حققته تركيا خلال العقد الأخير. ويتبنى المستشارون المغربون من أردوغان مثل تلك النظريات أيضاً.

وبافتراض أن أردوغان سيواصل نهجه الاقتصادي، يمكن الاستنتاج أنه لن يستجيب لدعوات المستثمرين للإطاحة بالبيرق من منصبه.

وسيكون من شأن الإبقاء على البيروق أن يسمح لأردوغان وحزبه بالاستمرار في استغلال موارد الخزنة دون رادع، رغم العجز المزمن في الموازنة، والذي سيتضاعف بحلول نهاية العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى أربعة بالمئة.

كما أن الإطاحة بمحافظ البنك المركزي ستجعل البنك خاضعاً لأوامر الرئيس بإجراء دورة سريعة من خفض أسعار الفائدة. وسيضي ذلك على

مواصلة السياسات التي تخالف القواعد الاقتصادية السليمة.

محور نوايا الرئيس التركي تجسدت الأسبوع الماضي بإقالته لمحافظ البنك المركزي مراد جتيم كايا، ويبدو أن السبب هو رفض محافظ البنك المركزي خفض أسعار الفائدة.

وكان النهج ذاته واضحاً الأسبوع الماضي خلال ظهور علني لصوره وزير الخزانة والمالية راعت البيرق، بعد غياب عن المشهد لأشهر، جد فيه الحديث عن متانة الاقتصاد التركي، وكيف أن المضاربين فشلوا في هجومهم على الليرة.

يعتقد أردوغان أنه كلما ارتفعت أسعار الفائدة ارتفع التضخم وهو منطلق يتعارض مع القواعد الاقتصادية

إذن، يبدو الآن أن الرئيس التركي غير راغب في تقاسم السلطة مع أي شخص، وأنه مستعد للمغامرة بكل شيء يتعلق بالاقتصاد في سبيل الحفاظ على موقفه في أعين جمهور الناخبين.

ويبدو أنه يتجه لتحقيق النمو الاقتصادي بأي ثمن. حتى الآن، لا يبدو أنه استوعب حقيقة أن فترة النمو المرتفع في البلاد كانت ممولة بالمال الرخيص القادم من الخارج في أعقاب الأزمة المالية العالمية قبل 10 سنوات، وأن تلك الأموال قد نضبت الآن.

ويعتقد أن ارتفاع التضخم، رغم أن قرار البنك المركزي هو الوسيلة الوحيدة لوقف نزيف الهبوط وبيع التضخم، الذي بلغ مستويات مرتفعة للغاية. ويعد خسارة انتخابات إسطنبول المعادة، قال الرئيس التركي إنه سيظل يركز على الاقتصاد حتى الانتخابات القادمة في عام 2023. وكان حزبه قد خسِر أيضاً العاصمة أنقرة في انتخابات 31 مارس الماضي، التي جرى التصويت خلالها في أنحاء البلاد.

اعتقد الكثير من المراقبين أن تلك التعهدات سيكون معناها العودة إلى الالتزام بالسياسات الاقتصادية المحافظة، لكن يبدو أن أردوغان اختار

إسطنبول - أكدت الأرقام الرسمية لمعهد الإحصاء التركي، انكماش الناتج الصناعي في شهر مايو الماضي بنسبة 1.3 بالمئة على أساس سنوي، رغم ترجيح الاقتصاد وانكماشه منذ منتصف العام

المالية والاقتصادية. ومن المتوقع أن يفاقم ذلك حالة الركود في ظل مؤشرات سلبية كثيرة يفاقم بعضها بعضاً، ومنها ركود الاقتصاد وانكماشه منذ منتصف العام الماضي وغيان التضخم، وانحدار ثقة المستثمرين بالاقتصاد التركي.

ويرجح تفاقم تلك الدوامة صعبة اقتراض الشركات لتوسيع نشاطها في ظل مستويات أسعار الفائدة البالغة 24 بالمئة، إضافة إلى تفاقم أعباء الديون. وتؤكد تلك البيانات الصورة القاتمة التي أعلنها غرفة تجارة إسطنبول

## جهد أتاتاي شانلي

كاتبة في موقع  
أحوال تركية

يبدو أن الدرس الوحيد الذي تعلمه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من هزيمة حزبه في انتخابات إسطنبول البلدية الشهر الماضي، هو تشديد قبضته على التصاعد، وهذا يعني أنه لم يفهم الدرس.

وتظهر استطلاعات الرأي التي أجراها حزب العدالة والتنمية الحاكم، أن بعض مؤيدي الحزب أداروا ظهورهم له بسبب المصاعب الاقتصادية التي تعاني منها تركيا.

ولذا اعتقد أردوغان أن الإجراءات التي تم اتخاذها منذ انهيار الليرة في أغسطس الماضي، وخاصة رفع أسعار الفائدة إلى 24 بالمئة، هي التي تسببت في خسارة فادحة في حجم التأييد الشعبي.

وفي عالمه المخالف للمنطق، يعتقد أردوغان أنه كلما ارتفعت أسعار الفائدة، ارتفع التضخم، رغم أن قرار البنك المركزي هو الوسيلة الوحيدة لوقف نزيف الهبوط وبيع التضخم، الذي بلغ مستويات مرتفعة للغاية.

ويعد خسارة انتخابات إسطنبول المعادة، قال الرئيس التركي إنه سيظل يركز على الاقتصاد حتى الانتخابات القادمة في عام 2023. وكان حزبه قد خسِر أيضاً العاصمة أنقرة في انتخابات 31 مارس الماضي، التي جرى التصويت خلالها في أنحاء البلاد.

اعتقد الكثير من المراقبين أن تلك التعهدات سيكون معناها العودة إلى الالتزام بالسياسات الاقتصادية المحافظة، لكن يبدو أن أردوغان اختار

اعتقد الكثير من المراقبين أن تلك التعهدات سيكون معناها العودة إلى الالتزام بالسياسات الاقتصادية المحافظة، لكن يبدو أن أردوغان اختار